الكفاح لانتصار قضية العملة
كلكم الى العمل ...

يوم الجمعة ١٤ رمضان - غرة اوت ١٣٦٦ - ١٩٤٧ ثمن العدد ٥ فرنكات



مدير الجريدة وصاحب الامتياز
فرحات حشاد

الادارة
نهج سيدي علي عزوز - زنقة
سيدي عامر عدد ٥ تونس
تليفون ٧٧٠٦

السنة الاولى - العدد السابع

رئيس لجنة التحرير (الصحبي فرحات) توجه جميع الرسائل المتعلقة بالتحرير اليه بدار الاتحاد

كلمة الاتحاد العام

الاضراب العام

ذلك ما كان متوقعا منذ فتحت معركة الاجور الحاسمة وذلك ما اضطرت اليه الهيئة الادارية لاتحادنا العام امام تعنت رؤوس الاموال وامام تهاون الادارة بمصالح الشغالين

فلقد بينا في مقالات سابقة صدرت بهذه الجريدة المعبرة على رغائب الطبقة العاملة خطورة الامر والقلق المتزايد الذي يشغل بال العملة من جميع فروع الشغل

ولقد بينا بصفة جلية لا تقبل الشكوك الحالة البائسة التي اصبحت عليها طبقتنا العاملة التي يستثمرها راس المال وتعبث الادارة بحقوقها

ولقد عبرنا بكل صراحة ووضوح على استعداد الطبقة العاملة للدفاع الجدي عن مصالحها ولافتكاك حقوقها المهضومة لتحقيق نصيبها في هذه الحياة

ولكن كل ذلك لم يؤثر على السادة رؤوس الاموال الذين لا يهتمون إلّا بتوفير الارباح على كواهل العملة

وكل ذلك لم يؤثر على الادارة التي كان من واجبها السهر على مصالح الامة والذود على مستقبل ابناء البلاد

فبعد الاسابيع التي توالت بعد اجتماع اللجنة المركزية للاجور نرى الحكومة تتخذ قرارا نعتبره من باب السخرية بحقوق الناس

كانت الادارة المسؤولة على علم من ارادة الشغالين ومن مقررات الاتحاد في سبيل تنفيذها

فكان لجلسة يوم الجمعة من هيئتنا الادارية صبغة تاريخية اذ عبرت فيها على عزيمة العملة وعلى ارادتهم الراسخة لعدم قبول الزيادة التافهة التي منحتهم الحكومة اياها بعد طول الانتظار

فلاجل ذلك تقرر تنفيذ مقررات اللجنة العليا للاتحاد العام القاضية باعلان الاضراب العام بكافة فروع الشغل وبسائر انحاء القطر التونسي ولاجل غير محدود

وقد يجد القاري الكريم نص اللائحة المتضمنة قرار الهيئة ازاء هذا المشكل العظيم

فهذا الاتحاد يدخل المعمعة ويخوضها بقدم ثابت وبقوة جاش تجعله يؤمن بنجاح قضيته نجاحا يضمن للطبقة العاملة حياة كريمة ومستقبلا يبشر بكل خير

وهذه جنود الاتحاد تهب من كل ناحية وصوب ملبين دعوة الاتحاد واثبين وثبة الاسود ومنادين بنيل الامال

فسيكون يوم ٤ اوت يوما تاريخيا في حياة الطبقة العاملة التونسية المجاهدة في سبيل نهضتها

وستسجل اعظم صحيفه في تقدم حركتنا الاجتماعيه فالاضراب العام سوف يصل بواسطته الشغال الى تحقيق رغائبه وسيخرج منتصرا من المعمعة التي يجابهها بثبات يذلل به الصعوبات ويقهر به كل عدو وينال به غاية المقصود فها قد دقت ساعة الكفاح وها قد اتى يوم العمل وكلكم متراصون في صفوف الاتحاد

فبوحدتكم وبعزيمتكم وبشعوركم لحقوقكم ولواجباتكم تفوزون وتعيشون مرفوعي الراس

فالي العمل ! يحي الاتحاد ولتعش الطبقه العاملة في العزة والكرامه ! !

فرحات حشاد

مشكلة الاجور

قد برز التحكيم الذي طالما انتظرناه ولنحلله بايجاز :

٢٤»٠٠ ف في الساعة ابتداء من ٢٨ جويليه ١٩٤٧ في مدن: بنزرت - سوسة - صفاقس

٢٤»٥٠ ف في الساعة بتونس واحوازها

١٧»٩٠ ف في الساعة في بقية القرى والمداشر

ومن الجدير بالملاحظة ان النسبة القديمة التي قدرها ١٧»٦٠ ف في المدن مثل قابس وقفصة والقيروان والكاف التي لم تقع زيادة فيها حيث ان هذه المدن معتبرة الان من « المنطقة الثانية » التي كانت تشمل الجهات غير الدوائر البلدية -

٢٤»٥٠ ف (تونس) - ١٦٣»٠٠ في اليوم (اسبوع الاربعين ساعة) ويساوي ذلك فرنكات ٤٢٣٨»٥٠ في الشهر اي ١٧٣ ساعة

٢٤»٠٠ ف (بنزرت - سوسه - صفاقس) ١١٠»٠٠ في اليوم اي ٤١٥٢»٠٠ ف في الشهر

وليقع الكف عن التحدث عن الـ ٢٠٨ ساعات او الـ ٢٠٠ ساعة في الشهر فنحن نسير على نظام الـ ٤٠ ساعة حسب امر مؤرخ في ٢٥ جويليه ١٩٤٦ ونطالب على ذلك بالتطبيق الفعلي لاسبوع الاربعين ساعة ويكفي ان يمتثل المستخدم لهذا الامر لتطبق حقيقة الاجور المذكورة اعلاه.

ومع هذا فانه لا شيء بالنص يضمن للماجورين اجرا حيويا ادنى وحتى الـ ٤٥٠٠ ف في الشهر المقترحة من طرف الاعراف انفسهم

البقية على الصفحة ٢

الحكومة تسخر بحقوق الشغالين

لقد صدر الامر القاضي بزيادة الاجور....

.... بعد الاشهر الطوال وبعد الاجتماعات والاحتجاجات والمناقشة والتسويف والمساومه!..

فبعد ذلك كله قد جادت الحكومه بما راته مناسبا لارضاء مطالب الشغالين

فما هي المطالب المقدمة من طرف الطبقة العاملة ؟ لقد طالب الشغالون على لسان اتحادنا

٦٠٠٠ فرنك في الشهر ابتداء من غرة جانفي ١٩٤٧

١١٠ فرنك في اليوم للعامل الفلاحي

١٤٠ فرنك لعملة حظائر الشغل

والزيادة العامه في الاجور لكافه اصناف العملة على نسبة الزيادة المطلوبه للعامل البسيط

وطلب الاتحاد ايضا توقيف تيار غلاء المعاش وإلّا ربط الاجور بالاسعار فيما اذا عجزت الحكومة عن ايجاد حل نهائي لهاته المشكلة العويصة

ولقد طلبت النقابات المسيحية

٨٠٠٠ فرنك في الشهر ابتداء من غرة جانفي ١٩٤٧

ولقد طالب الكارتيل الملحق بالسجت)

٧٠٠٠ فرنك في الشهر ابتداء من غرة جانفي ١٩٤٧

ولقد طلبت الوستيتي ٥٠٠٠ فرنك في الشهر ابتداء من غرة جانفي ايضا .... واقترح نائب رؤوس الاموال اعطاء « ٤٥٠٠ فرنك في الشهر .

وماذا قررت الحكومة بعد اخفاق اللجنة المركزية للاجور ؟

لقد قررت الحكومة اعطاء العامل البسيط ٢٤ فرنكا في الساعة يعنى « ١٦٠ فرنك في اليوم بالنسبة لنظام الاربعين ساعة في الاسبوع يعنى بـ ٤٠٠٠ فرنك في الشهر !

وفيما اذا وقع تطبيق نظام المائتي ساعة في الشهر فذلك يجعل العامل يتقاضى « ٤٨٠٠ فرنكا في الشهر وذلك ابتداء من غرة اوت الجاري ولم تقرر الحكومة شيئا فيما يتعلق بالعملة الفلاحين ولا لعامه حظائر الشغل

هذا ماجادت به الحكومة بعد طول الانتظار !

واليكم جواب الشغال على هذا القرار :

ان الشغال الذي يشتغل بكافة فروع الصناعة والتجارة والفلاحة وبالمصالح العمومية وببعض اقسام تابعة للادارة نفسها لم يرض ولن يرضي ابدا بان تكون حقوقه محل السخرية والعبث فكان يشتكي من تفاهة اجرته حين كانت اسعار المعيشة بعيدة كل البعد على ما بلغته الان من ارتفاع عظيم ولم تراع الحكومة هذه الحالة وقد حملته وحده اعباء تلك الظروف التي جعلته دون غيره يتخبط في النقصان والحرمان والخصاصة

فهذا العامل انما هو يباشر عمله مع مستاجره والخلاف انما هو موجود بين الطرفين وحين اجتمعت اخيرا لجنة الاجور ولم تهتد النتيجة وقع تداخل الحكومة لحسم الخلاف باتخاذ الامر اللازم في ذلك

غير ان هذا الامر لم يراع فيه الواقع ولا وجوب تحسين حالة الشغال بل تجاهل الحقيقة ولم يعتبر حقوق الطبقة العاملة باجمعها وجعلها كمشة مجهولة ليس لها الحق في نصيبها من هذه الحياة حينئذ قد بقي الامر على ما كان عليه والخلاف بين الاجير والمستاجر لم يتغير والقضية بقيت على ما كانت عليه قبل عرضها على لجنة الشغل. والشغال اذن يرى نفسه مضطرا الى استعمال سلاحه الاخير لينال ما لم يمكنه الوصول اليه السعي بالطرق الاعتيادية الاخرى

واذا كان الامر يحدد الاجر الادنى فلا يجعل حدا ما فوقها حيث يمكن بل يتحتم على راس المال ان يتجاوز هذا المقدار الادنى وان يمنح الاجير منحة تكميلية تجعله في مامن من صعوبة العيش التي لا يمكنه تحملها بحال من الاحوال

والشغال يرى نفسه قادرا على الدفاع عن حقوقه وعلى التحصيل عليها ما دام يؤدي واجبه على الوجه الاتم

والاتحاد العام التونسي للشغل الذي اسس لهذا الغرض يرى لزاما عليه أن يقوم بما يتحتم في مثل هذه الظروف على كل منظمة نقابية شاعرة بمكانتها وبواجبها نحو العملة من معاضدة وتاييد.

فهاهو اتحادنا العتيد يجابه العراقيل وينادي باعلى صوته في جمهور العمال البواسل : هيا بنا نسعد بالفوز ! العمل بتحقيق الامل ! !

قرار اللجنة الادارية

ان الهيئة الادارية للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعة يوم ٢٥ جويليه ١٩٤٧ على الساعة العاشرة ليلا

تعبر عن تاسف الشغالين العميق ونفاد صبرهم امام التراخي والمماطلة لحل مشكلة الاجور تلك المسالة الحيوية بالنسبة للطبقة العاملة - ولذلك فهي تعتمد مقررات اللجنة العليا المؤرخة بغرة جوان ١٩٤٧ ومقررات الهيئة الادارية المتخذة في اجتماعيها المنعقدين في ٤ و ١١ جويليه ١٩٤٧

وتصرح بانه وجب تطبيق هاته القرارات والقيام بتنفيذ الاضراب العام بكافة انحاء القطر ولاجل غير محدود حتى يصل الشغالون الى تحقيق رغائبهم الشرعية

ولذلك فالاضراب العام يبتدي به العمل في كافة المناطق ليلة - ٤ - اوت ١٩٤٧ عند منتصف الليل في صورة ما اذا لم يقع التصريح بالتحكيم او ان لم يتفق هذا التحكيم مع مصلحة الطبقة العاملة في خصوص الاجر الحيوي الادنى وكذا مراجعة اجور عملة الصناعة والتجارة والفلاحة وحضائر الشغل

وينهي هذا القرار الى الحكومة التونسية

ويجب على كافة المسؤولين النقابيين ان يستعدوا لتطبيق مقررات الاضراب حتى يتم على الطريقة الحسنة بشرف وطاعة وانقياد نهائيين .

وعلى جميع اللجان المحلية للاضراب ان تكون على اتصال دائم مع الاتحادات الجهوية والمحلية .

ويجب ايضا اتصال الاتحادات بصفة مستمرة بالكتابة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل .

واللجنة الادارية للاتحاد العام توجه نداءها الحار لكافة الطبقة العاملة التونسية للقيام بالعمل اللازم حتى يقع الحصول على مطالبها الشرعية .

وتعلم الجميع بان : كفاح الشغالين يحقق سعادة الطبقة العاملة !

وتطلب من الجميع : الاتحاد واليقظة !

وتحث الجميع : على الانقياد والثقة في نجاح قضيتنا وفي مستقبلنا الزاهر

عن اللجنة الادارية

الكاتب العام الاتحاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد يعلن للصحافة وللراي العام قرار الهيئة الادارية لتطبيق الاضراب العام ابتداء من ليلة الاثنين ٤ اوت

دعانا الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل لحضور ندوة صحفية عقدها مساء يوم الاثنين ٢٨ الجاري بمركز الاتحاد العام .

فبين الاخ فرحات حشاد وكان حوله اربعة افراد من بين قادة الاتحاد اطوار مشكلة الاجور من يوم بسطها الاتحاد على المراجع ذات النظر وقرنها مع اطوار سير اسعار المعيشة من عام ١٩٣٨ وكيف ان المواد المقسطة التي لا تكفي المعيشة ولا اللباس اصبحت اثمانها مرتفعة على نسبة ١٤ مرة منذ ذلك العهد بينما لم يزدد في الاجور بصفة عامة لحد الان إلّا سبع مرات فقط ثم اخذ الكاتب العام للاتحاد يشرح للصحافيين الاسباب التي ادت بالاتحاد الى المطالبة بتعيين اجرة حيوية دنيا قدرها الاتحاد بستة الاف فرنك في الشهر وذلك ابتداء من غرة جانفي ١٩٤٧

ثم ذهب بنا الى حالة عملة الفلاحة مبينا كيف لم يتقاض العامل الفلاحي إلّا اجرة تافهة لا تسمن ولا تغني من جوع بدعوى ان العامل الفلاحي يتمتع زيادة على اجرته بفوائد مادية اخرى ولكن... العامل الفلاحي لم تتجاوز اجرته الخمسة والستين فرنكا يوميا .

وهناك صنف اخر من الاجراء يتالف من جماهير البطالين الذين فتحت لفائدتهم الحكومة « حظائر الصدقة » هنا وهناك وتمنحهم سبعين فرنكا في اليوم وتسعين فرنكا في بعض المدن الكبرى مثل صفاقس

فلاجل ذلك كان الاتحاد يكرر الاحتجاجات ويقوم بالمقابلات العديدة المسترسلة للسلط المسؤولة على اثر الاجتماعات والمؤتمرات التي تكونها منظماتنا النقابية عند ماطال الانتظار وثبت لدينا ان الادارة لم تهتم بقضية العملة ولم تفكر في تحسين حالتهم بالرغم من خطورة الامر امام تيار غلاء المعيشة الذي عجزت عن توقيفه استدعى الاتحاد اللجنة العليا التي عقدت جلسة هامة يوم غرة جوان الاخير

فكان قرار اللجنة العليا ان عينت مقدار الاجر الحيوي الادنى (٦٠٠٠ فرنك) في الشهر و ١١٠ فرنك في اليوم للعامل الفلاحي و ١٤٠ فرنك في اليوم لعملة حضائر الشغل وذلك ابتداء من غرة ١٩٤٧ بنظر لما يتحمله العمال من صعوبة عيش وحرمان وخصاصة

وضرب الاتحاد اجل شهر ينتهي بغرة جويلية لتحقيق تلك الرغائب بعد عرضها على لجنة الشغل او اللجنة المركزية لمراجعة الاجور وذلك بعد حل مشكلة التمثيل النقابي ضمن هاته اللجان حتى يصبح الاتحاد ممثلا بها تمثيلا رسميا وكلكم يعلم ان هاته المشكلة قد تم فصلها بالامر الصادر ١٩ جوان المنصرم وان كان لم يرضينا بالنسبة لعدد النواب عن كل منظمة نقابية ممثلة

فعند ما اظهرت الحكومة نوعا ما من الاستعداد لانجاز القضية اثناء الاجل المحدود راى اتحادنا من اللائق ان لا يتشدد في الموقف حين عرف ان لجنة الاجور بعد تحوير كيفية تركيبها ستجتمع يوم ٣ جويلية للنظر في المطالب المعروضة عليها وبعد ان ذكر الكاتب العام تطور الحالة بعد جلستي هاته اللجنة وعرض القضية على تحكيم الحكومة اخذ يشرح نتيجة ذلك التحكيم الذي هو عبارة على سخرية بمصالح الشغالين

١) لا يقر قرار الحكومة الزيادة إلّا من غرة جويلية عوضا عن غرة جانفي ١٩٤٧

٢) لم يشمل القرار عملة الفلاحة ولا عملة حضائر الشغل (الصدقة)

٣) لم يمنح القرار ضمان الاجر الادنى الحيوي ويقتصر على زيادة ستة فرنك او ستة فرنك ونصف في الساعة ليس إلّا

٤) ان هذه الزيادة التافهة بدون ضمان في ساعات الشغل ونظرا للتشريع الحالي الذي جعل قانون الاربعين ساعة رسميا بمقتضى الامر المؤرخ في ٢٥ جويلية ١٩٤٦ فان العامل لم يصل إلّا لاجرة لم تتجاوز الاربعة الاف فرنك شهريا

٥) فهذا القرار لم يكن ليرضي مطالب الشغالين وحتى المطلب البخيس المقدم من طرف الوستيتي التي طالبت بالخمسة الاف شهريا

٦) غلو المعاش الاخير وعليه فان الاتحاد يرى نفسه مضطر على تنفيذ مقررات اللجنة العليا والامر بالشروع في الاضراب العام ابتداء من ليلة الاثنين ٤ اوت عند منتصف الليل

وسيشمل الاضراب كافة فروع النشاط عدا المتوظفين وعملة المخابز موقتا وربما اضطر الاتحاد لتوسيع نطاق الاضراب حسب تطور الحالة

صوت الاتحاد بالاذاعة العربية

يوم الجمعة غرة اوت ١٩٤٧

ايها الشغالون

كلكم تنتظرون صدور الامر المتعلق بقضية زيادة الاجور !

اجتمعت اللجنة المركزية مرتين في ٣ - ١١ من جويلية وكنا نؤمل ان التحكيم في هاته المسالة الهامة سيقع انجازه بالسرعة التي يتطلبها الشغالون

وحسب الوعد الذي قطعه جناب كاهية الكاتب العام للحكومة التونسية الم. روديار حيث قال بان قرار الحكومة النهائي سيصدره في القريب العاجل وبلغنا فيما بعد ان القضية وقع طرحها على انظار مجلس الوزراء السابق الذي درس الحالة وسطر اساس التحكيم الذي سيتخذ في هذا الصدد ويصدر بالرائد الرسمي يوم الاربعاء الموالي !... جاء يوم الاربعاء ولم يصدر شيء بالرائد الرسمي واتى يوم الاربعاء للاسبوع الموالي ولم نر شيئا على صفحات الرائد الرسمي والدوائر المسؤولة متمسكة بالصمت حول هذا الموضوع ولم تفدنا بـاي شيء جديد تاركة الافكار مضطربة والعمال على احر من الجمر ومن جهتنا فقد بذلنا المستحيل واستطعنا اخيرا على ان نعرف رسميا ان تاخير انجاز هذا الامر انما هو ناشيء عن الازمة الوزارية التي طرات بعد الاجتماع السابق لمجلس الوزراء وان المسالة قد انهيت للسفارة العامة وستعرض على موكب الطابع في هذا اليوم

هذا ما لدينا من الاخبار في شان زيادة الاجور ولعل الامر يصدر بالرائد الرسمي يوم السبت القادم اذا صحت تلك الاخبار

فما عسى يكون هذا التحكيم يا ترى ؟

اما الدوائر الرسمية فهي على علم تام من الحالة والادارة المسؤولة تعلم جيدا موقف الاتحاد العام ازاء هاته القضية واستعداد العمال لمواصلة المطالبة بالحقوق المضمنة بلائحة غرة جوان المقدمة للسلط ذات النظر والحكومة تعرف ايضا ان موقف الاتحاد هو الموقف المعقول الذي يراعي مصالح العملة بدون ان يخرج عن دائرة الامكان - وقد بلغها بدون شك ان الطبقة العاملة عقدت وتعقد الاجتماعات الرهيبة بكامل البلاد التونسية وتؤيد ذلك الموقف التأييد التام معبرة على استعدادها لتنفيذ مقررات اللجنة الادارية والحكومة لا تجهل شيئا من تلك المقررات حيث بلغتها رسميا ونشرت بالصحافة واذيعت على امواج الاثير وعرفها العام والخاص ولم يبق لنا الا تطبيقها للدفاع عن مصالحنا ولنيل رغائبنا

فها هي الشغالون تتجهز ليلة ٣ رمضان المعظم فبين قادة الاتحاد للجمهور الذي لا يدخل تحت احصائية تفاصيل المشكلة وقد صادق الحاضرون بهذا الاجتماع الرهيب على لائحة تتضمن الموافقة والتأييد لما قام به الاتحاد من اعمال

وهذه عاصمة الساحل سوسة تعقد اجتماعا رائعا بقاعة الكازينو التي اكتضت بالجماهير الهاتفة بحياة الاتحاد والمبرهنة على استعداد كامل لتنفيذ المقررات الرامية لتحسين حالة الطبقة العاملة

وهذه عاصمة الجنوب صفاقس تغص شوارعها بالعملة الملبين لنداء اتحادنا الجهوي وهم يتقدون حماسة ويصيحون : قد عيل الصبر ودقت ساعة العمل

وهذه بنزرت تنظم صفوفها وتستعد للقيام بواجبها ولاخذ نصيبها في الميدان

وهذه الكاف وقفصة والجنوب ادناه واقصاه بما يشمل من تراب مدني وعسكري تلتف حول كلمة الاتحاد وتنتظر الاوامر

وهذه منطقة المناجم بالكاف وقفصة وجبل الرصاص والوطن القبلي تلبي نداء جامعتها التونسية متاهبين للعمل في سبيل تحقيق سعادتهم ومستقبلهم

وهذه عملة الفلاحة تستعد لاخذ قسطها

في هذه المعركة الحاسمة التي اراد الاتحاد تشريك كافة الاجراء فيها وخصوصا العملة الفلاحيون الذين يعيشون عيشة الدواب ينتجون الخيرات المتنوعة ويحرمون من ابسطها

وهذه جماهير البطالين الذين استخدمتهم الحكومة واستثمرت حالتهم البائسة بمنحهم اجورا زهيدة لا تسمن ولا تغني من جوع يضمون اصواتهم لاخوانهم العملة مطالبين بفتح الاشغال وباجور كافية

فهذه جنود الاتحاد حاضرة على اتم استعداد ... فهل يراعي قرار الحكومة مصلحة الشغالين والمصلحة العامة معا ؟ ام هل تكتفي الحكومة في قرارها باعتبار مصلحة رؤوس الاموال فحسب ؟ ذلك هو السؤال الذي نوجهه لمن هو مسؤول على الامن الاجتماعي وذلك هو السؤال الذي يتوقف عليه تطور الحالة الاجتماعية ببلادنا

ونحن نعتقد ان القرار النهائي سيكون لفائدة العملة وان الادارة سوف لا تضرب بمصلحة الطبقة العاملة عرض الحائط مؤكدين ان هاته الطبقة العاملة لا تقبل بحال ان تعتبر مصلحة الشركات والاعراف فوق مصلحتهم في هذه الظروف العصيبة على ان الاتحاد العام التونسي للشغل واثق من نجاحه ومن مصير الطبقة العاملة التي طالما كافحت في سبيل الرفاهية العامة وسيكون النصر حليفها

اخبار نقابية

ستجتمع اللجنة الادارية للاتحاد العام مساء يوم الجمعة اي الغد على الساعة العاشرة وذلك للنظر في قضية الاجور وتعيين يوم ابتداء الاضراب العام فيما اذا كان التحكيم غير مرضي فعلى كافة الاتحادات الجهوية والمحلية ان تتصل بالاتحاد العام على طريق الهاتف حوالي منتصف الليل عقب الاجتماع

الجامعة التونسية للاشغال العامة

اثر المفاهمات التي جرت في شان تحوير ساعات الشغل مدة شهر رمضان المعظم اضرب العملة بكافة اقسام الاشغال العامة صباح الاربعاء ٢٣ جويلية الجاري مطالبين بالعمل المتواصل طيلة ست ساعات بدون نقص في اجورهم وبعد التداخلات تحصل هؤلاء العملة على رغبتهم واستانفوا شغلهم في اليوم نفسه وقد وقع الاتفاق على تعميم العمل بالست ساعات مع استرجاع متوقع للساعات المطلوبة في صورة ما اذا لم يطرا تحوير جديد على برنامج الشغل العام ويتابع الاتحاد العام التونسي للشغل بذل مجهوده لتعميم هذه القاعدة الحسنة وهو يؤمل ان ينتفع بها كافة الشغالين

الاضرابات

تاكلسة

لازال اضراب العملة بهنشير (روسكالاكير) مستمرا منذ ١١ جويلية وذلك لحفظ الحقوق النقابية واحتجاجا على طرد ثلاثين منهم ظلما وقد حاول العرف تشتيتهم وتهديدهم ولكن هذه المناورة خابت وما انفك العملة ثابتين في عصابهم

وادي العبيد

اوقف مايتا عامل فلاحي الشغل بهنشير وادي العبيد مدة ثلاثة ايام ثم استانفوا العمل بعد ان حصلوا اعلى رغائبهم

برج السدرية

اضرب العملة الفلاحيون بهنشير «بو تانفين» مدة ثلاثة ايام وعددهم مائتان وقد عادوا الى تنقلهم بعد ان تحصلوا على اجابة مطالب الاتحاد العام التونسي للشغل الآتية

١) اجر ادنى للعامل الفلاحي البسيط قدره ١١٠ فرنكا في اليوم

٢) تحديد ساعات العمل مدة شهر رمضان المعظم بسبع ساعات دون نقص في الاجور

فلاول مرة بـالبلاد التونسية وبفضل قوة الشغالين في اتحادهم يتحصل العامل الفلاحي على مطالب ذات اهمية ونحن نشير على الحكومة ان تتخذ هذه سابقة كقاعدة لتعميم الاجور الفلاحية

نقابة عملة الاحذية

يستمر الاضراب الواقع بمعامل «شمامة» منذ ١١ جويلية في هدو تام

مقاطع الحروبة

يقوم الاعراف باعتصاب منذ عشرة ايام ولذا فان العملة بكافة مناطق البناء سيقومون باضراب تضامني اذا لم يغير هذا الموقف الغريب من طرف الاعراف

يوم الجمعة غرة اوت

ايها الشغالون !

لقد حدثناكم في محاضرتنا السابقة عن قضية الاجور الهامة التي وقع الاهتمام العظيم بتطورها من طرف كافة طبقاتنا العاملة . وقد وافيناكم بجزئيات هذا التطور على حسب تقدم المفاهمات التي انتهت الى النتيجة المعروفة من طرف الخاص والعام حيث صدر بالرائد الرسمي الامر الذي اتى بالتحكيم الحكومي في هذه المشكلة الحيوية .

اما اللجنة الادارية لاتحادنا فقد اخذت بعد القرار المتحتم : الغاء هذا التحكيم ومتابعة هذا العمل اللازم لتحقيق المطالب التي قدمها اتحادنا وقد بين الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد للصحافة المراحل المختلفة لتطور الحالة منذ بدايتها واظهر لهم بايضاح ان القرارات المتخذة في شأن تحسين مستوى عيش الشغالين غير كافية ولا توافق رغائبنا واليكم تحليل هذه التراتيب بايجاز

احت التحكيم الحكومي منطقتين اولاهما تضم مدن تونس وبنزرت وسوسة وصفاقس والثانية تحتوي على المدن والقرى والجهات الاخرى ويكون اجر الساعة بالمنطقة الاولى ابتداء من ٢٨ جويلية ١٩٤٧ ٣٤ ف ٢٤٤٥.٠٦ بتونس

ابا لارياف ٨٠ - ١٧ ف و ٦٠ - ٢٢ لمدن كقابس وقفصه والكاف والقيروان التي كانت فيما مضى مشمولة للمنطقة الاولى

تنبه جميع المأجورين ونحذرهم من المناورة السخيفة التي ترمي الى جعلهم يظنون ان الاربعة والعشرين فرنكا في الساعة تكون اجر ادنى قدرة ٤٧٠٠ في الشهر او ٤٩٠٠ ف بتونس والحقيقة في ذلك اننا في ظروف تشريع الاربعين ساعة وان تطبيق هذا الاجراء في الشغل القانوني لايخول إلا اجرا شهريا يساوي ٤٠٠٠ ف او ٤١٠٠ ف فقط واذا اراد الشغالون التمتع - ٠٠ - ٤٨٠١ ف في الشهر كاجر ادنى يجب عليهم التخلي عن اسبوع الاربعين ساعة وبهاته الصفة يكونون انفسهم دعاة لتقهر اجتماعي يحاول اصحاب رؤوس الاموال فرضه على الطبقة العاملة وقد وقع الاستهزاء بمطالب الشغالين الذين جعلهم ارتفاع الاسعار في حالة تعسة حيث يحمل التحكيم الطبقة العاملة وحدها اعباء التأخير الذي طرأ على حل هاته المشكلة الخطيرة مع عدم تذكره في الاشهر السابقة وذلك ان الزيادات الجديدة لاتعتبر الا من غرة جويلية عوضا عن غرة جانفي ١٩٤٧ كما طلبت جميع المنظمات النقابية

ومن جهة اخرى فان التحكيم لم يعتبر اجور العملة الفلاحيين الذين سيستمرون على تقاضي ٠٠ - ٦٥ ف في اليوم ويلوح ان الحكومة لم تهتم لحالة هذه الطبقة الهامة من الشغالين اهتزازا يجعلها تفكر في مصيرهم ....

وقد طلب الاتحاد ايضا ترفيع الاجور الممنوحة بحضائر الصدقة حيث ان العملة معتبرون ظلما كفلاحيين والتحكيم ابكم تماما في هذه المسالة اما الالاف من البطالين المساكين فهم لا يتمتعون بمنح البطالة والمنح العائلية ومع

مشكلات الاجور

واما زيادة ٦ ف في الساعة لبقية العملة البسطأ في المنطقة الاولى فما هي إلا زيادة وهمية اذا ما وقع التطبيق الفعلي لاسبوع الاربعين ساعة - هذا بقطع النظر عن التخلف الناشي عن المرض والبطالة الغير المقصودة والصناعات المقصور نشاطها على فصول معينة من الزمن وغير ذلك من الاسباب التي تنقص من مجموع اجر العامل .

ومهما كان من الامر فما هي اهمية زيادة ستة فرنكات في الساعة ولو بدون تنقيص في ساعات العمل - وما قيمة الـ ٤٨ فرنك في اليوم بينما يواجه الشغال حاجيات عائلته المتعددة المتاكدة وتناست الاوساط المسؤولة وجوب ترضية العامل بما هو من حقه منذ ابتداء ارتفاع الاسعار المهول الذي بينت الحكومة عجزها على ايقافه - واية قيمة تعطى هاته الزيادة عند ما يبتدي ارتفاع جديد في الاسعار وما الزيادة في ثمن الخبز إلا المقدمة الطبيعية لذلك -

واي ضمان لنا ضد بقاء سياسة كهاته بلا ضمانات غير صائبة بينما الحالة تستلزم اجراءات جدية مبنية على اسس صحيحة تضمن للاجراء بجميع اقسامهم حقا شرعيا في الحياة

ولم يتعرض النص لعملة الفلاحيين الذين يظهر ان حياتهم الصعبة وحالتهم السيئة جدا لم تهتز لها الحكومة اقل اهتزاز

والحكومة كذلك لم تر من الصالح ان تدرس الحالة الضنكة التي تعيشها اليد العاملة بحضائر الصدقة التي سوف تبقى اذن في الجوع والبؤس . وما زالت حقوق الشغالين مجهولة - ومازالت تقدم اعانة لاصحاب الارباح

ذلك كله لا يشتغلون إلا خمسة عشر يوما في مدة الشهرين او الثلاثة باجر يومي يقدر ما بين السبعين والتسعين فرنكا ومن الجدير بالملاحظه ان الحكومة بادرت بادراج القانون المزعم الذي اتى بترفيع ثمن الخبز بصفة تقل سرعة واهتماما عن اصدار الاذن في ترفيع الاجور - ولو كان ذلك الترفيع زهيدا لايتفق مع الرغائب الهرعية !! على ان المنظمات النقابية المعبرة عن شعور عموم الاجراء وعن اعانتهم المتاكدة قد الحت على وجوب توقيف تيار الاسعار حتى تصبح الاجور تخول مقدرة شراء كافية لتسديد حاجيات الحياة الاعتيادية وارتفاع ثمن الخبز الذي هو اول مادة حيوية يبرهن على نية رؤوس الاموال في متابعة طريق الاستثمار جهود العملة وتعاستهم وتبين جليا من ذلك ان غلاء المعاش لا زال في صعود مطردا يتاهب لوثبة جديدة مشؤومة تلقي بالعملة في هاوية شقاء هي اعمق واظلم من الهاوية التي كانوا فيها فامام هذه الحالة التي تكشف عن جهل تام لمصالح الشغالين فقد رأي الاتحاد العام التونسي للشغل وعلى عاتقه الدفاع عن المصالح الادبية والمادية للطبقة العاملة ان يسرع في تطبيق المقررات الصادرة عن اللجنة العليا للاتحاد

فشلت جميع المحاولات والمفاهمات مع السلط ذات النظر التي اتصلت في آخر الامر بمقررات اللجنة الادارية في الموضوع ولم تبق لنا وسيلة اخرى سوى الاضراب العام نستعمله كسلاح حاد يمكننا من التحصيل على مطالب الشغالين

ولهذا فقد أصدرنا الاذن بالاضراب العام ليقع الشروع فيه من منتصف ليلة الاثنين ٤ اوت واتخذت الاحتياطات والتدابير اللازمة لتحقيق نجاح هذا الاضراب العام الذي يتوقف عليه مصير العمال !:

وقد اجتمعت كل فروعنا الاتحادية واقامت مهرجانات عظيمة وقع الوفاق اثناءها على مقررات اللجنة العليا وذلك باندفاع شديد وعزم راسخ على المقاومة والدفاع المستميت في سبيل الحياة .... والحق في الحياة ليس إلا

اما المنظمات التي صادقت على موقفنا واعترفت له بالصحة والمعقولية فقد اعلمت الحكومة انها لايقبل ما جاء به التحكيم الصادر الرائد الرسمي

واما الاتحاد النقبي « الوستيتي الذي لم يتحصل هو ايضا عن ٥٠٠٠ ف ومن التذكرة من غرة جانفي والذي لاحظ بدون شك الزيادة التي طوات على سعر الخبز فهو لم يحس بوجوب العمل الايجابي لتحقيق مطالب الشغالين ولكنه يفضل التمادي في الجعجعة الفارغة من الاحتجاج وغيرة مدعيا انه يدافع ويقاوم ويذود عن حوض الشغالين ....

اما نحن فا نصرح ونعلن للراي العام ان الماجورين لم تعد في مقهورهم العيش بكلام الهذيان وان وقت العمل المفيد قد حان

ولعل العمل - والعمل ليس إلا - هو الطريقة الوحيدة لاسماع صوت الشغال المسكين واقناع من لا يريد الاقتناع

ادارة البريد واللغة العربية

(يتبع لما قبله)

ما حاجة موظفي البريد من ابناء تونس الى معرفة اللغة العربية ولقد ذهب في ظن بعضهم وغلبت عليهم مزاعم زملائهم من الفرنسيين أن ادارة البريد ادارة فرنسية محضة ؟

يزعمون وفي زعمهم ذلك جادون، يتجاهلون ويتجاهلهم المعهود يضللون ، ينعمون ويضحكون ويلعبون وفي سرور متزائد يمرحون وبنجاح سياسة المغالطة يبتهجون ، لاي شيء يرمون ؟ - للقضاء على فكرة التونسي والرمي به على هامش المجتمع يعمل نهاره وينهمك ليله راضيا بالحقير غير مكترث بما هو فيه وما سيؤول اليه من المصير !

لكن هيهات ! استفاق التونسي من غفوته وعلم حق العلم ان ادارة البريد ادارته : اياجر

الجسيمة بالاضرار بحياة عائلات الشغالين في اجورهم الدنيئة اللازمة - وتبقى الطبقة العاملة تتخبط في اصعب المشاكل والمتاعب ويرجا على الدوام تطبيق القوانين الاجتماعية لفائدة جماهير العملة - ويحتفظ بمنع كل توسع في القوانين ذات الصبغة التقدمية لفائدة الشغالين ويقع الاكتفاء بابقاء العمال على حالتهم الناقصة في المعاش والقريبة دوما من البؤس -

وان الطبقة العاملة لتجيب عن كل ذلك بـــلا

وهي لا تسمح باستمرار السخزية منها وتنوي بيان ارادتها في ابلاغ صوتها الذي أجب أن يكون مسموعا .

وهي تطالب بان تعتبر الحكومة في اعماها سواء في الميدان الاقتصادي او الاجتماعي وجود الطبقة العاملة التي لم تراع الد الان وتعلن عن عزمها الاكيد على الكفاح بجميع الوسائل الشرعية الممكنة حتى تتحصل في النهاية على اجابة رغائبها الشرعية والمؤيدة بالحجج الدامغة وحتى تحيى الطبقة العاملة في شرف وحتى يضمن التقدم الاجتماعي المحقق للسعادة والسلم للشغالين بهاته البلاد -

ولتحيى الطبقة العاملة في كفاحها في سبيل لسعادة الحقة !

عبدا ليس هو سيده ؟ تونسية ادارة البريد وعربية تونس ، وباللغة العربية اتت وتأتي الخطابات والمخابرات ، وما تلك العناوين التي تراها مسطرة على المكاتيب بحروف لاتينية إلا تحريف لغة تناستها ابناؤها فتجاهلها الاجانب الذين يعيشون في عقر دارها هنا ايضا لامناص من مترجم ! غير ان هاته الترجمة مقتصرة على العناوين - أما اذا احتاجت الادارة في عملياتها النظامية الى معرفة ما احتوت عليه تلك المكاتيب أوغيرها هرولت تفتش عن مترجم فهي تبحث وتبحث طويلا عمن تخول له معرفته باللغة العربية قراءة مكتوب عادي وترجمته . فلا تعثر إلّا على اقل اقلية من بين متوظيفها التونسيين ، ولا ابالغ ان قلت ان خيبتها محققة اذا طلبت منهم مايفوق ذلك يحتاج الى غزر ثقافة وسعة اطلاع . اذ اي هاته الصعوبات والعراقيل التي من شأن كل ادارة كبيرة محترمة ان لا تقع في مثلها لم يتخذ قادة البريد ورؤساؤه اي وسيلة تمكنهم من اجتياز تلك العقبة

أعجز ذلك أمر تغافل وإهمال ! العجز فيها وليس منها والاهمال لكل ما هو تونسي دابها والتغافل شريعتها ومبررها . لم تمتنع من قبول الاقتراح الاخير الذي قدمته لها جمعية المتوظفين التونسيين للبريد والذي يقتضي فرض مادة عربية على كل تونسي يشارك في مناظراتها ولكنها رفضته موقتا بدعوى انها لم تعلن عليه وقت اعلانها للمناظرات المقبلة .

ليس ذلك عذرا مقبولا ولكنه تدهور ومماطلة سواء اعلنت عليه ام لم تعلن فما اقترح عليها وطلب منها لم يكن مستحيلا ولم يدخل على برامج مناظراتها ادنى تغيير . في مطالبة التونسي بمعرفة لغته شيء جديد يزيد او ينقض ما سطر من البرامج ؟

التونسي حقيقة من جهل مبادي اللغة العربية؟

ان نصيبا وامرا من الفرنسيين والايطاليين والاسبان المولودين بتونس يتطفلون على الجنسية التونسية وينتمون اليها - اليس لنا ميزة تميزنا من بين هؤلاء المتمردين ؟

بدار عثمان

الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي

وستيتي عدد ٣٥٦

تونس في ١٤ مارس ١٩٤٧

الى الرفيق عبد القادر النوي

الكاتب العام للاتحاد المحلي ببنزرت

ايها الرفيق العزيز

بعد درس حالة اتحادكم المحلي والاطلاع على عدد النقابات المنخرطة به وعدد البطاقات التنابر - وجب علينا ان نبدي لكم الملاحظات التالية :

بنزرت : نرى انه فيما يخص بنزرت يجب عليكم ان تبذلوا مجهودا خاصا في الناحية الآتية.

البناء : ان حظائر البناء كثيرة جدا خصوصا لتجديد بناء مدينتكم ونحن لانجد ولو بطاقة واحدة معطاة لهذا الفرع - ونطلب منكم ان تلتفتوا الى هؤلاء الشغالين الذين تقدرون بكل سهولة على تنظيمهم وعلى التحصيل على الف منخرط منهم

عملة المقاهي - والفنادق - والمطاعم

حسب قائمتكم ليس لديكم ولو واحدا ويظهر لنا انه يمكنكم ان تجمعوا مائة

النقل والحديد

ان عملة هذين الفرعين قادرون على ان يكونوا منظمين الواجب عليكم ان تنظموهم في اقرب وقت

ومن جهة اخرى فانا نلاحظ لكم ان عدد المنخرطين في الاشغال العامة قليل جدا فالفرع يتركب من ٣٠٠ عاملا او اكثر ويجب ان تجلبوا الاغلبية منهم

هذا وانا نجد ان ٢٨١ بطاقة مسلمة بعناوين مختلفة - وانكم حسبما نفكر تقدرون على تشكيل نقابات منهم وتنظيمهم والتحصيل بهاته الصفة على عدد من النقابات كبير

والرجاء ان تنتبهوا للملاحظاتنا وتنفذوا مقترحاتنا وتعلمونا بالمشاكل التي تعترضكم

وتقبلوا ايها الرفيق العزيز تحيتنا الاخوية

بلحسن الخياري

كاتب الوستيتي

ملحق : وفيما يخص رأس الجبل فلا تنسوا عملة الفلاحة بهاته الجهة الذين هم كثيرو العدد هناك

مطبعة التليلي نهج المفتي عدد ١٩ تونس